

شددت على ضرورة إقرار القانون المقترح من الجمعية وأقرته اللجان التعليمية والتشريعية في مجلس الأمة

«المعلمين» ترفض قطعياً زيادات «الديوان»: محاولات لخلط الأوراق وتعطيل الكادر

عدم التأثر سلباً بما جاء بقرار الديوان بل لابد من تعزيز وتسخير جميع الجهود والتحرك من أجل إقرار الكادر دون أساس، وإن عليهم لتزويدهم بجميع المستندات الخاصة في الدعوة التي توجهها الجمعية للتواصل مع جمعيتهم أو لا بأول وفي إطار تحركها الواسع والحديث إلى ضرورة التواصل مع جميع النواب وإيصال الأمور بشكلها الحقيقي والمطلوب إلى جانب ضرورة حضور أكبر عدد ممكن للجنة التاريخية التي سيعقدتها المجلس لمناقشة الكادر والتصويت عليه والتي ستضع النقاط على الحروف للموقف الكبير الذي إيداه غالبية النواب وستكون بمثابة الرد المناسب لكل المحاولات المؤسفة للتقليل من شأن ورغبة أهل الميدان وحقهم في الإنصاف والعدل.

الوقت الذي أبدى فيه التفهم الكامل معرباً عن اعتزازه وتقديره الكبير للمعلمين. واختتم العتيبي تصريحه مشيراً إلى أن على ديوان الخدمة المدنية أن يدرك تماماً أن أهل الميدان التربوي لا يطالبون سوى بحقهم المشروع في الكادر دون أي مزايدة أو مكابرة، وإن جمعية المعلمين ستواصل ومن منطلق قناعاتها الكاملة وقناعات السلطة التشريعية التي أبدت كل التفهم والإدراك لحقائق الأمور ومعطياتها ستواصل نهجها وتحركها من أجل إقرار الكادر وفق ما هو مطرح من قبلها وقد روعيت فيه وبشكل مدروس ومتكامل كافة الجوانب التي من شأنها إنصاف أهل الميدان، وإنها في الوقت نفسه تؤكد أيضاً على دور أهل الميدان بضرورة

ذلك الوقت حتى وصل الأمر إلى رفعه إلى مجلس الأمة وكان في طريقه للإقرار من قبل السلطة التشريعية بالرغم من المحطات الصعبة التي مر بها إلا أن حكمة الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد ورئيس مجلس الوزراء كانت أكبر بكثير من هذه المحاولات ويشعوره الأبوي في حق المعلمين بالتقدير والاحترام أمر سموه بإقرار الكادر في صيغته السابقة. وأضاف أن لدى الجمعية القناعة الكاملة بالتفهم الكبير من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد والتي سبق لوفد من لجنة الكادر المشكلة من قبل مجلس إدارة الجمعية مقابلة سموه وتقديم صورة واضحة حول ضرورة إقرار الكادر في

وجه التحديد التي طالما يتقن في تعطيلها أو اختزالها حاول خلط الأوراق بهدف تشتيت كل الجهود والتحرك التي تم اتخاذها في شأن إقرار القانون المرفوع لمجلس الأمة بالرغم من علمه الكامل بجميع المستندات بل وبحضوره اجتماعات اللجنة البرلمانية المشتركة المشكلة من قبل اللجنة المالية والاقتصادية واللجنة التعليمية والتي وافقت وبالإجماع على الكادر وباتت مسألة إقراره من قبل السلطة التشريعية مسألة وقت. وذكر العتيبي أن ما حدث حالياً من قبل الديوان يعود بنا إلى السراء عام 1996 عندما قام بمحاولات عديدة ومربرات مستغربة لتعطيل كادر المعلمين الذي تقدمت به الجمعية في

المشروع للمعلمين في إنصافهم إلى جانب الحق الوطني الذي غاب تماماً عن فكر القائمين في الديوان والذي يتطلب أن ينظر إلى مدى التأثير والانعكاس الإيجابي لإقرار الكادر على المسيرة التربوية بشكل عام وعلى الاستقرار النفسي لأهل الميدان وتشجيع الكوادر الوطنية للعمل في مجال التعليم وهي المسألة التي كان من المفترض والمنطق أن يعتبر أن الحكومة صلب اهتمامه لمعالجة قضية حساسة من المستغرب أن تسقط من حساباته وفهمه. وأضاف العتيبي أن ما يثير الاستغراب بشكل كبير جداً هو أن الديوان بقراره المستعجل وزارة التربية وهي التي لا ترتقي للطموحات المنشودة وحتى ما يتطلبه الواقع المهني والتربوي ومبادئ العدل والمساواة والحق

لضرورته وأهميته التربوية والوطنية والإستراتيجية. من جانبه، عبر رئيس الجمعية متعب العتيبي عن أسفه البالغ واستغرابه وأهل الميدان للأسلوب المرفوض الذي تعامل معه ديوان الخدمة المدنية بإقراره لقانونه بهذا الوقت بالذات في ظل ما وصل إليه القانون المرفوع إلى مجلس الأمة لمراحلته الأخيرة وفي ظل غياب الحكومة عن اعتبار أن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف الأعمال، وفي ظل أن القائمين على ديوان الخدمة المدنية على علم كامل برفض أهل الميدان للزيادات التي جاءت من قبله بالاتفاق مع وزارة التربية وهي التي لا ترتقي للطموحات المنشودة وحتى ما يتطلبه الواقع المهني والتربوي ومبادئ العدل والمساواة والحق



متعب العتيبي

جددت جمعية المعلمين رفضها القاطع للقرار رقم 1 لسنة 2011 الصادر عن ديوان الخدمة المدنية بشأن زيادة بدلات ومكافآت أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين، مؤكدة في الوقت نفسه تسببها الكامل بضرورة إقرار القانون المقترح الجديد المعد من قبل الجمعية وتم إقراره من قبل اللجان التعليمية والتشريعية واللجنة المشتركة في مجلس الأمة فيما سيتم عرضه للنقاش والتصويت عليه مع عودة المجلس لعقد اجتماعاته عقب تشكيل الحكومة في الوقت الذي باتت فيه مسألة الحسم والإقرار النهائي باتت وشيكة في ظل موافقة ما لا يقل عن 40 نائباً أيدياً دعمهم المطلق لتعديلات الكادر من واقع تفهمهم

دشن مرحلة من النقاش لتحويلها إلى قانون يناقشه مجلس الأمة

اتحاد المحامين يقدم وثيقة لتطوير القضاء والنظام القانوني

لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية

العتيبي: الدستور كرس مبدأ العدل بين الجميع نقابة العاملين في «التسليف» لمساواة القانونيين بنظرائهم في «الفتوى» و«البلدية»

هذا المؤهل باقرار حقوقهم المشروعة وذلك للمصلحة العامة للبلد.

طالب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين ببنك التسليف والأندار ناصر العتيبي بإقرار الكادر الخاص بالقانونيين ومساواتهم بنظرائهم في إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات وبلدية الكويت، وذلك عملاً بمبدأ العدل والمساواة وعدم التمييز في المسميات القانونية من حملة هذا المؤهل. وأضاف العتيبي أن الدستور الكويتي حرص على مبدأ العدل والمساواة باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات، وبعامة أساسية من دعائم المجتمع وميزاناً للعدل والإنصاف كما نص في ذلك بالمادة 29 منه على أن «الناس سواسية في الكرامة والإنسانية وهم متساوون لدى القانون في

الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين»، وهو المضمّن لنص المادة 7 من الدستور والذي يقضي بأن «العدل والحريّة والمساواة من دعائم المجتمع». وشدد على وجوب الأخذ بعين الاعتبار بأن العاملين من حملة المؤهل القانوني لا يختلفون عن نظرائهم القانونيين العاملين في الجهات الأخرى ذات الكوادر الخاصة التي أقرت أخيراً، سواء كان في المؤهل أو التخصص العلمي، لا سيما أن العمل لأجلهم يعد المفضل والركيزة الأساسية في أعمال هذه الجهات. واختتم العتيبي تصريحه مناشداً سمو رئيس مجلس الوزراء التدخل شخصياً لحسم المطالب العادلة لحملة



ناصر العتيبي

يتدرج ويعمل في القضاء القائم على الحيادية التامة، كما يجب ألا تكون مهنة القضاء امتداداً لغيرها من المهن، أو تكون إحدى المهن امتداداً لمهنة القضاء بحيث لا يجوز للقاضي العمل بأي مهنة أخرى لها ارتباط بالعمل القضائي بعد تركه لمهنة القضاء إلا بعد مرور 4 سنوات من تركه مهنة القضاء، ولا يمارس القاضي أي مهنة قبل توليه القضاء، كما يحظر عليه الترشح لأي انتخابات إلا بعد مرور 8 سنوات على انتهاء عمله في القضاء بالإضافة إلى أن إدارة الفتوى والتشريع هي الممثلة للحكومة أمام القضاء أي أنها خصم للأخرين، وبالتالي لا يجوز أن تكون تابعة للقضاء، كما يجب الالتزام بدورها في الإفتاء للحكومة فقط، ويتم توزيع قضايا الحكومة على مكاتب المحامين بالقضاء الخاص تماشياً مع الدعوات المستمرة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بضرورة تشجيع القطاع الخاص وكذلك، فالحكومات عبر العالم تتعاقد مع مكاتب محامين في القضايا التي ترفعها أو ترفع ضدها، كما يجب توزيع قضايا بلدية الكويت على المحامين بالقطاع الخاص، وأن تكون الحكومة داعمة للمحامين في القطاع الخاص.



ناصر الهيفي متحدثاً في المؤتمر الصحفي (محمد ماهر)

الرواتب أو الضرورات المعيشية حتى يبقى القاضي متميزاً عن غيره من أفراد المجتمع، وذلك نظراً لأهمية وحساسية مهنة القضاء في الاستقرار المجتمعي وسيادة القانون والعدالة بين الناس والأمن والأمان ورقي المجتمع. وتابع يجب بناء القاضي منذ تخرجه في الجامعة وذلك من خلال إنشاء معهد عال للقضاء يلتحق به خريج الحقوق أو ما يعادلها من الراغبين في العمل بمهنة القضاء، وتكون الدراسة بهذا المعهد ذات طبيعة خاصة بحيث يتم من خلالها تكوين القاضي نفسياً بحيث يكون قادراً على ضبط النفس والالتزام بالحيادية والقدرة على فهم النصوص وتطبيقها، والتقدير بما جاء بتلك النصوص وعدم الانحرف عن إرادة المشرع وعدم الخضوع للمؤثرات التي قد يتعرض لها، كما تشتمل الدراسة بالمعهد تقييم شخصية المتقدم من قبل متخصصين للوقوف على سلامة شخصيته من أي عوجاج قد يؤثر على قدرته على القيام بمهامه على الوجه المنشود، وأيضاً أن تكون مدة الدراسة بمعهد القضاء 4 سنوات، وخلال السنة الرابعة يلتحق الطالب بإحدى الدوائر القضائية كمتردد ولا يعتبر قاضياً في الدائرة خلال تلك الفترة، ولرئيس الدائرة أن يقيم أداءه من جهة الفهم والاستيعاب والبحث والكتابة وبعد اجتياز الطالب لمدة التدريب في معهد القضاء يعين قاضياً، ويتم التسريح على فترات زمنية كافية لاكتسابه الخبرة اللازمة، ولا يجوز تجاوز تلك المدة. وأردف الهيفي بأنه لابد من فصل النيابة عن القضاء نهائياً لأنه لا يجوز لمن تشعب بالخصومة أن

القضاء وتهئية الأجواء المناسبة لذلك الشريحة لأداء دورها العادل بنزاهة دون التعرض لأي مغريات أو مؤثرات خارجية، حيث أن توفير تلك الأجواء سيعود بالنفع على المجتمع ككل بكافة شرائحه، فالعدل أساس حضارة المجتمع وقوة الدولة وأمان الأفراد، مشيراً إلى أن وثيقة تطوير القضاء والنظام القانوني في الدولة تعد من أهم الضمانات الأساسية للعدل والحريات وحقوق الإنسان وتعزيز المسار الديموقراطي، بل أنها ستكون من أهم الضمانات لحماية الدستور ذاته، مشيراً إلى أن الوثيقة قد ارتكزت على 5 محاور رئيسية تدرج في الميزات المادية للقضاة، وإعادة النظر في بناء القاضي منذ تخرجه من الجامعة، ومبدأ فصل سلطة الاتهام عن سلطة الحكم، وتطوير النظام القانوني للدولة، إضافة إلى قانون المحاماة الجديد.

الهيفي: لابد من فصل النيابة عن القضاء والتركيز على بناء القاضي منذ تخرجه

ضرورة منع القاضي من ممارسة مهنة أخرى إذا ترك القضاء إلا بعد 4 سنوات

وأشار المحامي الهيفي إلى أن وثيقة تطوير القضاء تتلخص في 4 محاور رئيسية تنصب على الميزات المادية للقضاة بحيث يجب أن يتمتع القاضي بأعلى مرتب في الدولة وأن تكفله الدولة بجميع مناحي حياته الاجتماعية والعلمية والصحية وغيرها، هو وأفراد أسرته من الدرجة الأولى وتأتي هذه المكافأة لتكون بمثابة صيانة للقاضي من أي مغريات مجتمعية قد تتسبب في انحرفه عن ميزان العدالة وحتى يتفوق للفصل بين الناس دون أن تكون له أي مصالح شخصية يبحث عنها، كما يجب أن يترك المجال مفتوحاً وفقاً للقانون لمواجهة أي تغيرات مستقبلية في

لتحفيز الموظفين على المزيد من البذل والعطاء اتحاد البترول: تقليص فترة إعادة اختبار الإنجليزية من 6 شهور إلى شهر

الاستفادة من هذا الامر، والذي يعتبر دافعا للمجيع لتطوير قدراتهم من خلال الاختبارات المقدمة لهم بين حين وآخر.

على الموظفين والتسهيل عليهم. وأوضح أن مؤسسة البترول الكويتية وافقت على تقليص فترة إعادة الاختبار لتحديد مستوى اللغة الإنجليزية لتصبح شهراً واحداً بدلاً من 6 أشهر اعتباراً من 3 أبريل 2011، وذلك دعماً من المؤسسة وتحفيزاً للموظفين لبذل المزيد من العطاء لما توليه المؤسسة من دور كبير في تثقيف الموظفين.

وقدم ناصر المطوع تصريحه بالاشكر الجزيل لمؤسسة البترول الكويتية متمثلة في مركز التدريب البترولي على جهودهم في تحقيق التطوير الوظيفي للموظفين وتحفيزهم على الارتقاء بالمستوى الذي نطمح إليه لرفعة قطاعنا النفط، متمنياً من جميع الموظفين



ناصر المطوع

عودة وفد أعضاء الجمعية العمومية من العمرة بسلام نقابة «الشؤون» تدعو أعضاء لتحديث بياناتهم

أعضاء الجمعية العمومية بالمزيد والمزيد من الخدمات والأنشطة التي تصب في صالحهم بشكل مستمر.

أجل الاستفادة من الخدمات والأنشطة التي تقدمها وهي أنشطة متعددة ومتنوعة على مدار العام. من جانبه هنا نائب رئيس مجلس إدارة النقابة ورئيس الوفد جيري الدوسري أعضاء الجمعية العمومية المشاركين في رحلة العمرة لهذا العام ووعدهم بتقديم المزيد من الخدمات والأنشطة خلال الفترة القادمة.

صرح رئيس نقابة العاملين بوزارة الشؤون د.فواز الديحاني أن وفد النقابة من أعضاء الجمعية العمومية الذين شاركوا في أداء مناسك العمرة خلال الفترة من 7 إلى 9 الجاري قد عاد بسلام بكل سهولة ويسر وذلك ضمن برامج النقابة لأداء الشعائر الدينية والسياحية لأعضاء جمعيتها العمومية. وقال الديحاني إن مجلس إدارة النقابة يهنئ أعضاء الجمعية العمومية وأسهرهم الذين شاركوا في تأدية مناسك العمرة داعين المولى عز وجل أن يتقبل من الجميع، مؤكداً أن مجلس إدارة النقابة لن يتوانى بتقديم الخدمة والأنشطة التي تصب في مصلحة الجمعية العمومية بالنقابة. وقال الديحاني إن أبواب النقابة مفتوحة للجميع من



د.فواز الديحاني

فيها وكيفية استخدام واستعمال الأحكام الصادرة فيها بشكل صحيح. وأشار المحامي فايز رميح إلى أن مركز التطوير والتدريب سيتم خلال الفترة المقبلة العديد من الأعمال والدورات التي يحتاج إليها الزلاء المحامون والمحاميات حديثي التخرج في مجال عملهم المهني وهم في بداية حياتهم العملية وأنه سيعمل عبر الصحف المحلية مواعيد انعقاد هذه الدورة بإذن الله.

كما حققت هذه الدورة الفائدة العلمية التدريبية المرجوة منها وعمدت بالفائدة على جميع المشاركين فيها، وقد لاقت استحسان كل من شارك فيها، حيث حققت للمشاركين الفائدة القانونية التي كانوا يتطلعون إليها، لا سيما أن الأهداف التي رسمت إليها الدورة قد ظفرت بنجاح لمسه كل المشاركين وكان أهمها تنمية المعرفة القانونية بالدعوى وكيفية التعامل معها بنظرها وتنظيم سير الخصومة

وصياغة صحف الدعوى والمذكرات القانونية، والطليات والشروط الشكلية والموضوعية لها، وتنمية المعارف المتعلقة بسير الخصومة وعوارضها، والتعرف على الأحكام القضائية وعناصرها وطرق الطعن فيها، وكيفية الاستعانة بأحكام محكمة التمييز.

وأضاف أن أهم ما ميز هذه الدورة هو التفاعل مع المشاركين باستخدام أسلوب المناقشة المفتوحة لعرض المقترحات والوقوف على مدى استيعاب المعارف واكتساب المهارات

صريح المنسق العام لمركز التطوير والتدريب المحامي فايز رميح بأن المركز اختتم دورة تطبيقات قانون الأحوال الشخصية الكويتي التي أقيمت على مسرح جمعية المحامين خلال الفترة من 4 إلى 6 الجاري.



فايز رميح

نظما مركز التطوير والتدريب على مسرح جمعية المحامين من 4 إلى 6 الجاري

رميح: اختتام دورة تطبيقات قانون الأحوال الشخصية

فيها وكيفية استخدام واستعمال الأحكام الصادرة فيها بشكل صحيح. وأشار المحامي فايز رميح إلى أن مركز التطوير والتدريب سيتم خلال الفترة المقبلة العديد من الأعمال والدورات التي يحتاج إليها الزلاء المحامون والمحاميات حديثي التخرج في مجال عملهم المهني وهم في بداية حياتهم العملية وأنه سيعمل عبر الصحف المحلية مواعيد انعقاد هذه الدورة بإذن الله.

كما حققت هذه الدورة الفائدة العلمية التدريبية المرجوة منها وعمدت بالفائدة على جميع المشاركين فيها، وقد لاقت استحسان كل من شارك فيها، حيث حققت للمشاركين الفائدة القانونية التي كانوا يتطلعون إليها، لا سيما أن الأهداف التي رسمت إليها الدورة قد ظفرت بنجاح لمسه كل المشاركين وكان أهمها تنمية المعرفة القانونية بالدعوى وكيفية التعامل معها بنظرها وتنظيم سير الخصومة

صريح المنسق العام لمركز التطوير والتدريب المحامي فايز رميح بأن المركز اختتم دورة تطبيقات قانون الأحوال الشخصية الكويتي التي أقيمت على مسرح جمعية المحامين خلال الفترة من 4 إلى 6 الجاري.

وأشار المنسق العام للمركز إلى أن الأهداف التي حققتها هذه الدورة هي تنمية المعارف المتعلقة بدعوى الأحوال الشخصية وأنواعها وأوجه استيعابها، وتنمية المعارف المتعلقة بالاختلافات بين السني والجمعي، واكتساب مهارات إعداد